أكد استاذ التأمين والعلوم الاكتوارية في جامعة الكويت د.محمود بهبهاني ان قرارات هيئة أسواق المال تعد «باطلة» خاصة بعد قرار هيئة الفتوى والتشريع بمخالفة 3 أعضاء من اعضاء هيئة اسواق المال من إجمالي 5 أعضاء لنص المادة 27 من القانون رقم 7 لسنة 2010، لافتا الى ان هناك الكثير من الخلل يكتنف القانون وثغرات يجب معالجتها، مستدلا بان القانون أعطى لهيئة أسواق المال صلاحيات وضع القرارات التنفيذية والرقابة والتعامل مع النزاعات وفرض العقوبات. واستدرك في حواره مع «الأنباء» ان هذا الأمر لا يستقيم مع المبدأ القانوني الخاص بفصل الرقابة عن الحكم والتنفيذ، إلا ان ما حدث على مستوى هيئة الأسواق هو ان السلطات الثلاث تم جمعها في يد واحدة مما يعني وقوع مخاطرة كبيرة على الحكومة ومجلس الأمة وذوي الاختصاص المالي والقانون.
وألمح بهبهاني الى ان آثارا سلبية على الأداء الاقتصادي ناتجة عن الشكل القانوني الحالي لمواد القانون، مستدركا ان من تلك السلبيات عدم وجود صلاحيات مباشرة لوزيرة التجارة والصناعة د.أماني بورسلي على الهيئة في حين ان الوزير يمكن استجوابه في حال وجود مخالفات من قبل الهيئة. وعدّد بهبهاني الجوانب الواجب توافرها في عمل هيئة الأسواق والتي من بينها الرقابة وكيفية التعامل مع الفراغ القانوني وعلاقة الهيئة مع وزارات الدولة والشفافية وبناء مقياس المخاطر لدى الشركات المدرجة وإعادة النظر في شروط الادراج واستخدام التكنولوجيا الحديثة.
وفيما يلي التفاصيل:

كتب: عمر راشد

تساءل كيف يحاسب وزير التجارة عن أعمال "الهيئة" وهو لا يملك صلاحيات عليها؟

بهبهاني لـ «الأنباء»: قرارات «هيئة الأسواق» «باطلة» و14 ملاحظة يكتنفها الغموض حول مواد القانون

د.محمود بهبهاني

القانون لم يوضح كيفية التعامل مع هيئة الأسواق في حال وجود فراغ قانوني ناتج عن الاستقالة أو الإعفاء

هيئة الأسوق بحاجة إلى بناء الثقة مع وزارات الدولة وبناء مقياس للخطر للشركات المدرجة

السوق في انتظار تعديلات قانون هيئة الأسواق

في البداية نود التعرف على ملاحظاتك على قانون هيئة اسواق المال؟

● سبق ان تطرقت لشرح وجهة نظري في القانـون، وهناك 14 ملاحظة على القانون يمكن بيانها كالتالي:

1. استقلالية وأهداف الهيئة تعطي صلاحيـات وأفقا مستقبليا جيدا.
2. مادتا 4 و5 تأخذان بوضوح صلاحيات إدارة البورصة وتضيفـان عليهـا صلاحيات جديدة.
3. يوجد تداخل صلاحيات في بعض مـواد القانون (مثلا مادة 5 فقرة 4) مع وزارة التجارة.
4. مادة 6 يلزم فيها المشرع السلطة التنفيذية باختيار ذوي الخبـرة والتخصص مما يجبره على الاختيار لمصلحة الاقتصاد الكويتي وليس لأسباب أو توازنات سياسية مثلا.
5. مادة 9 حافظ فيها القانون على عدم وجود فراغ إداري في ظروف.
6. مادة 16 أعطت صلاحيات قانونية واستقلالية الهيئة عن إدارة الفتوى والتشريع الى حد كبيـر ويعتبر ذلـك ميزة للمرونة القانونية في حال اللجوء للقضاء فـي حال وجود جهات متخصصة قانونية داخليا لدى الهيئة.
7. مادة 23 أعطت جانبا سلبيا من منع الرقابة على الهيئة من جانب ديوان المحاسبة واحكام لجنة المناقصـات ولعل الهدف مرونة وسـرعة تفعيل قرارات الهيئة، وتركت الجانب الرقابي لرئيس مجلس الوزراء في المادة 25.
8. المواد 31 ـ 47 تعطي الهيئة مسؤولية إدارة البورصة بما فيها اختيـار فريق العمال وإداريي البورصة.
9. المواد 47 ـ 62 تنظم إدارة الهيئـة للمقاصـة وصلاحياتها بالكامل.
10. مـن الملاحـظ تداخـل صلاحيات الهيئة مع وزارة التجارة (إدارة التراخيص) وكذلك (إدارة الشـركات) في المواد 66 و67 و68 و69.
11. المادة 71 لم تحدد نسـبا للاستحواذ واكتفت بذكر نسبة الأغلبية في الشركة ولم تتطرق للاستحواذ من خلال أكثر من شركة تابعة.
12. مادة 72 لم تكن تفصيلية في إجراءات الاسـتحواذ ومراحله والمدة المطلوبة لإتمام الاستحواذ من تاريخ تقديم عرض الاستحواذ وكذلك أعطت المادة الحق لهيئة اسواق المال بالتدخل المباشـر في عملية الاستحواذ بجميع مراحله، اقصد على سبيل المثال حتى التفاوض للاستحواذ وهذا غير مطبـق في أي مكان بالعالم.
13. مـن الواضـح ان هناك تقصيـرا فـي الصياغة اللغوية للقانون فبعض العبارات الواردة في المواد من البديهيات التي تدرس لطالب السنة الأولى في كليـة الحقـوق، مثال ذلك تعريف شـخص بأنه شخص طبيعي واعتباري، وكذلك تعريف عرض البيع وعرض الشراء، في حين ان كثيرا من التعريفات لا ينبغـي ورودها في التشـريع وتترك للفقه والقضاء كما لا توجد اشارة لقانون الفتوى والتشريع ولا للقانون 14 لسنة 1977 الخاص برواتـب القضـاء والفتـوى والتشريع أو تعديلاته.
14. اختصاصـات مجلـس مفوضي الهيئة اختصاصات فضفاضـة من اصـدار لوائح وتنظيمات وتوصيات ودراسات أو اصـدار التراخيص وتنظيم الترويج لعناوين الاسـتثمار وغيرها وتنظيم الاكتتاب العام وتنظيـم عمليات الاسـتحواذ ووضع قواعد الرقابة والتنظيم الذاتي ووضع قواعـد الالتزام بأخلاقيـات المهنـة والكفـاءة والنزاهة لدى الأشخاص المرخص لهـم واعتمادها! وتوفير النظم الملائمة لحماية المتعاملين، وكذلك القيام بجميع المهام والاختصاصات الموكلـة اليه في هذا القانون أو أي قانون آخر يهدف الى تلافي اضطراب السوق!

إصدار جميع القرارات التي تدخل فـي اختصـاص الهيئة واللازمـة لتنفيذ أحـكام هذا القانـون ولائحتـه التنفيذية وله ان يفـوض في بعض هذه الاختصاصـات (يفوض من؟) وأخيرا وضع القواعد الخاصة والنظم والإجراءات التي يتطلبها نشاط محل شخص يعمل وفق احكام الشـريعة الاسـلامية! (يعني حتى خارج اختصاصات الهيئة).

ما الجوانب الايجابية في القانون وهل هناك توقع ليحسن الاقتصاد من ايجابيات القانون؟

● نعم، هناك جوانب ايجابية في قانون هيئة اسواق المال أهمها استقلالية الهيئة. كما ان تواجد أصحاب الخبرة والمتخصصين في الهيئة سينعكس ايجابيا على أدائها ودورها الفعال في السوق، أضف الـى ذلك ان ضم المقاصة تحت اشـراف الهيئة له نتائج ايجابية في الحفاظ على استقرار السـوق، خاصة السيطرة على سد الثغرات في مراحل المقاصة والحفاظ على تطبيق إجراءات المقاصة بين الوسطاء والمتداولين بالتنسـيق مع ادارة البورصة، حيث ان الهيئة ستشـرف على جميع الأطراف في هذا الجانب، وفي حال تطبيق القانون بشكل سليم فسيعزز بلا شك من أداء البورصة والاقتصاد.

وهل هناك سلبيات للقانون وما اثر ذلك على الاقتصاد؟

● نعم هناك جوانب سلبية في القانون فقد رأيت بوضوح وجود تداخل بين صلاحيات الهيئة مع إدارتي التراخيص والشركات في وزارة التجارة. ويمكن حل هذه المشكلة بالتنسيق بين هذه الجهات وقـد يحتاج الأمر الى تشريعات تحدد فيها الصلاحيات من خلال مذكرة تفسيرية للقانون أو إجراء تعديلات على قانون التجـارة. كما ان المواد 71 و72 بحاجة ماسة الى تحديد وتفسير معنى النسب بالشركات التابعة وليس فقط الشركة المستحوذة، بالإضافة الى الحاجة الى تقنين اجراءات ومراحل فترة أو زمن الاسـتحواذ من خلال تفسير للمواد 71 و72.

امـا عـن الآثـار الاقتصادية لسـلبيات القانـون فيمكـن معالجتها واحتواؤها من خلال المذكـرة التفسـيرية للقانون والتعديلات اللائحية عند تفعيل القانون، اما أهم السلبيات فهي كما يلي:

1. استحواذ الهيئة على إدارة البورصة.
2. عدم خضوع الهيئة لأي جهة بما يخالف الدستور، فالجهات المستقلة بالدولة مثل ديوان المحاسبة وإدارة الفتوى والتشريع.. إلخ، جميعها تخضع لمجلس الوزراء مباشرة، وبالتالي تكون مسـؤولية وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء.
3. استقلالية الهيئة عن إدارة الفتوى والتشريع (الجانب القانوني) وكذلـك عن ديوان المحاسبة (الجانب الفني).
4. عدم وجـود صلاحيات مباشرة لوزير التجارة على الهيئة في حين ان الوزير يمكن استجوابه في حال وجود مخالفة مـن قبل الهيئة، وذلك بفـرض وجود نـص واضح بتبعية الهيئة لوزير التجارة مباشرة.

ما الجوانب الواجب توافرها في هيئة أسواق المال من وجهة نظرك؟

● أعتقد ان هناك مجموعة من الجوانب يجب ان يلتفت اليها اصحاب القرار في هيئة اسواق المال وهي:

الرقابة: ان أهم العيوب الموجودة حاليا هو غياب الرقابة الفنية والمحاسـبية على الشـركات، لذا يجب علـى الهيئة التركيز على أسلوب تدقيق الحسابات ومقارنتها بالواقع الفعلي وعدم الاكتفاء بميزانيات الشـركات المعتمدة مـع احترامنا للدور الذي تقوم به المكاتب المحاسبية ووزارة التجارة الا ان القصور فيه كان أحد أسباب الأزمة المالية الحاليـة، كما ان قيـام الهيئة بالتصنيـف الائتماني وقياس درجة الملاءة المالية للشـركات سوف يساهمان في الحفاظ على استقرار السوق وسيزيد من ثقة المساهمين تجاه كل من الهيئة والشركات المساهمين لديها.

كيفية التعامـل مع الفراغ القانوني: لـم يتطرق القانون لما يجـب عمله في حال الفراغ القانوني وعدم امكانية انعقاد اجتماعـات للهيئـة أو عـدم اكتمال عدد أعضاء الهيئة، بل اكتفى بوجوب حضور أغلبية الأعضاء (3 مـن 5) إلا انه في حالة الاستقالة أو غيره وعدم وجود نصـاب فإن القانون لم يعـط أي صلاحيات لأي جهة أخرى سواء في وزارة التجارة أو إدارة البورصة وهذا قصور خطير في القانون.

علاقة الهيئة بوزارات الدولة: يجب ان يكون هناك اسـلوب مرن وواضح لتعـاون الهيئة مع وزارات الدولة وخصوصا وزارة التجارة وبناء علاقة تبادل فيما بينهما ومجالات الخبرات والمعلومات في حدود القانون.

الشفافية: على الهيئة الاهتمام بالشفافية والسـرية في نشر المعلومة للمتداولين والمستثمرين بهدف اسـتقرار السوق وبناء الثقـة. وأقصد هنـا ان هناك معلومـات بحاجة الى النشـر بصورة مستمرة للحفاظ على الشفافية، كما ان هناك معلومات بالمقابل يجب ألا تنشر أو تسرب لطرف دون غيره، لذا يجب ان تحافظ الهيئة على سرية بعض البيانات الخاصة. فعلى سبيل المثال فقد سبق وتطرقت لموضوع الافصاح في هذا الجانب فإدارة البورصة (أو الهيئة مستقبلا) هي الجهة العملية التي لديها نسب مساهمة الافراد والشركات، وهي ملزمـة بإعلان الافصاح وليس الشركات أو الأفراد، وبالنظر لما حدث من آثار اقتصادية وقضائية من مشكلة الافصاح السابقة لدليل على ان دور الهيئة في تطبيق الشفافية بالقيام بالافصاح عن تملك حصة اكثر من 5٪ لأفراد أو شركات سيجنب السوق الكثير من المشاكل.

مقياس المخاطر: يجب على الهيئة قياس درجة المخاطر لدى الشركات المدرجة وإنشاء مقياس للخطر أو مؤشـر خطر يوجه المسـتثمر لاتخاذ قرار الشراء والبيع مما سـينتج عنه بناء الثقة في السوق.

شروط الادراج: ان شروط الادراج الحاليـة فيها قصور من أهمية عدم التحقق من ثقة البيانات وتحديـد رأس المال والتحقق مـن صحة البيانات المذكورة في الميزانيات.

اسـتخدام التكنولوجيـا الحديثة: مازال السوق الكويتي للأوراق المالية بحاجة لاستخدام وسائل متطورة ومعدات وبرامج كمبيوتر حديثة تستخدم في الـدول المتقدمة، لذا يجب على الهيئة البحث والتطوير في هذا المجال بصفة مستمرة وتطبيق أحدث الوسائل لمصلحة السوق والمستثمر.

وكيف ترى علاقة هيئة الأسواق مع شركات الوساطة؟

● تحتاج الهيئة لتطوير علاقة ادارة السـوق مع الوسـطاء، واستخدام وسائل الربط فيما بينهم وفرض الشفافية وسرعة السـداد والرقابة على تطبيق القوانـين واللوائـح الخاصة بالوسطاء.

وأود القـول ان هناك قصورا تشريعيا في توضيح الصلاحيات في حال تعطل عمل الهيئة لأي سـبب ومن يحل محل الهيئة في حال تعـذر انعقادها مثل الوضع القائم وذلك تفاديا لطعن المتضررين في حال تسبب الفراغ التشريعي في خسائر للمتداولين أو لشركات المدرجة مثلا؟

الشركة قدمت على مدار ثلاثة أيام عرض "أليس في بلاد العجائب"

"زين" احتفلت بعيد الفطر في "مول 360"

جانب من احتفالات «زين» مع الجمهور بالعيد

اعلنت شركة زين انها احتفلت على مدار الثلاثة أيام الماضية مع عملائها والجمهور بعيد الفطر المبارك، وهي الاحتفالات التي وصفتها الشركة بأنها كانت كرنڤالا رائعا استمتع به حشد كبير من الحضور في مول 360.

وذكرت الشركة في بيان صحافي أنها لمست فرحة العيد على وجوه الحضور خلال هذه الاحتفالات والتي حرصت على أن تكون في أجواء أسرية، مشـيرة إلى أنها تعتبر هذه المناسبة بوابة عبور لها لتلتقي مع الجمهور في لقاءات مباشرة وتفاعلية وذلك من خلال الفقرات الترفيهية والمسابقات والجوائز، والتي كان يزينها هذه المرة العرض الشهير «أليس في بلاد العجائب»، والذي قدمته إحدى الفرق الأوروبية الشهيرة.

وقال مدير العلاقات والاتصالات في الشركة وليد الخشتي: «احتفالات زين بعيد الفطر هـذا العام تبرز مدى حرص الشـركة على مشاركة الآخرين الفرحة، فقد استمتع الجمهور بالفقرات الترفيهية وبالعروض التي قدمتها الشركة في مول 360 على مدار ثلاثة أيام».

وأوضح قائلا: «شركة زين تجدد كل فترة التزامها تجاه عملائها، وإقامة هذا الكرنڤال الاحتفالي المميز تأتي في هذا الإطار»، مبينا أن الشركة طالما اعتبرت نفسها شريكا رئيسيا للفعاليات الاجتماعية المتنوعة، وهي تأخذ من هذا الاحتفال فرصة الحوار المباشـر مع عملائها والجمهور.

وأضـاف: «كرنڤال زين يقدم للشـركة جسور اتصال مباشرة ليقربها من عملائها ولتتفاعل معهم بآخر العروض والخدمات، خصوصا أنها تحرص تماما على أن تجري هذه الاحتفالات في أجواء عائلية يسـودها الفرحة والبهجة».

طرحها البنك لعملاء البطاقات الائتمانية

"التجاري" يكرم الفائزين في "حملة التأمين أثناء السفر"

كليمنتس متوسطا الفائزين المكرمين من قبل «التجاري»

اعلن البنك التجاري الكويتي عن تكريمـه الموظفين الفائزين في «حملة التأمين أثناء السفر» والتي كان البنك قد طرحها لعملاء البطاقات الائتمانية الصادرة عن البنك.

ويأتي هـذا التكريم تقديرا من البنك لجهود موظفيه الذين حققوا أعلى النسب في تسويق المنتجات والخدمات التأمينية التي طرحها البنك لعملاء البطاقات أثناء موسم السفر.

وبهذه المناسـبة قام ممثلو شركة التأمين، في حضور مدير عام قطاع الخدمـات المصرفية للأفراد بالبنك التجاري سيمون كليمنتس بتقـديم هدايا قيمة للموظفـين المتميزيـن تقديرا وتشـجيعا لهم على الاستمرار بهذا المستوى العالي من التفوق في تسويق منتجات التأمين.

الجديـر بالذكـر أن البنك التجـاري الكويتي كان قد ابرم اتفاقية لتقديم منتجات التأمين لعملائه مـن أصحاب البطاقات مـع شـركة CHARTIS التابعة لمجموعة اميريكان انترناشنول غروب «AIG» والتي تعد واحدة من أفضـل الشـركات العالمية في مجـال التأمـين، حيث قام البنـك بموجب هـذه الاتفاقية بتسويق خدمات التأمين لحاملي البطاقـات الائتمانية الصادرة عن «التجاري» حرصا منه على اختيار أنسب الخدمات وأفضلها ملاءمـة لاحتياجات عملائه في إطار جهوده الرامية إلى تحقيق الرضا التام لعملائه بتقديم أفضل العروض والمنتجات التي تلبي كل متطلباتهم.

إمارة دبي تحتل الصدارة كأكثر وجهات سفر الكويتيين خلال العيد

كونا: أجمعـت بعض مكاتب السياحة والسـفر على أن إمارة دبي احتلت الصدارة كأكثر الوجهات قصدا من قبل الكويتيين خلال فترة عيد الفطر الأسبوع الماضي.

واوضح مديرو ومسؤولو مكاتب سياحية ان قصر اجازة عيد الفطر والأوضاع السياسية غير المستقرة في الشرق الأوسـط علاوة على استمرار العطلة الصيفية للطلاب ساهم بشكل رئيسي في جعل دبي وجهة «أولى ورئيسية» للكويتيين في الأسـبوع الماضي. وذكروا ان عدد شركات الطيران الناقلة لمطار دبي الدولي بلغ ست شركات بعدد رحلات زاد على (20) رحلة يوميا في خلال فترة العيد مع زيادة فاقت الضعف بالنسبة لأسعار الفنادق من فئة (خمس نجوم).

وأشاروا الى الزيادة الكبيرة في أسعار التذاكر خلال هذه الفترة حيث وصل سعر التذكرة الواحدة لفئة الدرجة السياحية الى 200 دينار.

وقال مدير مكتب شركة «كناري للسـفريات» محمد التسابحجي ان اسـعار الاقامة في فنادق دبي (فئة خمس نجوم) ارتفعت بنسبة 150٪ تقريبـا عما كانت عليه في شهر رمضان المبارك وذلك بسبب حلول اجازة العيد فضلا عن ابتداء موسـم المؤتمرات والمعارض في الامارة. وعزا التسابحجي الضغط «الكبير» على شراء تذاكر سفر دبي الى قصر فترة اجازة العيد لافتا الى ان الحجوزات للامارة العربية وغيرها من وجهات السفر (مثل بيروت وبانكوك ولندن) ابتدأت بشـكل كثيف في النصف الثاني من شهر رمضان.

من ناحيته ذكر موظف حجز التذاكر في شركة اكسبرس للعطلات والسياحة والسفر فادي ابوعليا ان احدى شركات الطيران الخليجية جعلـت خطا جديدا لرحلاتها من مطار الكويـت الى مطار دبي في فترة العيد بعد ان كانت وجهتها الرئيسـية المعتادة هـي (مطار الشـارقة) وذلك بسـبب الاقبال «المرتفع» للمسافرين الكويتيين على وجهة دبي.